

الكويت في: 7 نوفمبر 2016

السيد/ مدير إدارة الإفصاح

هيئة أسواق المال

دولة الكويت

تحية طيبة، وبعد:

الموضوع: الإفصاح عن معلومات جوهرية

عملاً بأحكام الفصل الرابع من كتاب الإفصاح والشفافية من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 وتعديلاته الصادرة عن هيئة أسواق المال بتاريخ 9/11/2015 بخصوص الإفصاح عن المعلومات الجوهرية.

يود بنك الكويت الوطني الإفصاح عن أثر قرار تحرير سعر صرف الجنيه المصري على مركزه المالي، وذلك وفقاً لما هو وارد في نموذج الإفصاح المرفق عن المعلومات الجوهرية.

هذا ، وقد تم إبلاغ شركة بورصة الكويت بما تقدم .

ونفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير،،،

عن /بنك الكويت الوطني (ش.م.ك.ع)

شيخة خالد البحري

نائب الرئيس التنفيذي للمجموعة

ملحق رقم (11)

نحوذ الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

التاريخ	اسم الشركة المدرجة
7 نوفمبر 2016	بنك الكويت الوطني (ش.م.أ.ع)
نود الإفادة بأن بنك الكويت الوطني يتتابع ويراقب عن كثب كافة المتغيرات التي تحدث في الأوضاع الاقتصادية لدى جمهورية مصر العربية، كما أن قرار تحりر سعر صرف الجنيه المصري لم يكن مفاجئاً لبنك الكويت الوطني، حيث أن البنك الوطني كان يتوقع ذلك القرار منذ فترة كبيرة خاصة بعد قيام البنك المركزي المصري في مارس 2016 بإجراء تخفيض أولي لسعر صرف الجنيه المصري بنحو 13% في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي المطبقة من جانبها.	
<p>إن حزمة القرارات المتخذة من قبل البنك المركزي المصري في شأن تحりر سعر صرف الجنيه المصري ورفع معدلات الفائدة على الودائع والشهادات بالجنيه المصري سوف تؤثر على مصرفنا كما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - بالرغم من الزيادة المتوقعة في تكلفة التشغيل وارتفاع المصروفات لعام 2017 نتيجة ارتفاع معدلات التضخم في مصر، إلا أن معدلات النمو في الأرباح المحققة من قبل بنك الكويت الوطني - مصر مرتفعة جداً وفي ازدياد مضطرب، وهو الأمر الذي من شأنه أن يخفض بشكل كبير من الآثار السلبية التي قد يتعرض لها البنك جراء الانخفاض في قيمة الجنيه المصري. - بدأ العملاء في استخدام البنوك مره أخرى لبيع العملات الأجنبية الأمر الذي يعزز قدرة البنوك على فتح المزيد من الاعتمادات المستندية وإنعكاس ذلك إيجاباً على العمولات المحصلة والأرباح. 	<p>المعلومة الجوهرية</p>

- إن نسبة كبيرة من إيداعات العملاء لدى بنك الكويت الوطني - مصر متمثلة في شهادات إيداع ذات سعر ثابت وبالتالي مع رفع معدلات الفائدة من جانب المركزي المصري سيكون في مقابلها ارتفاع في صافي العائد بالنسبة للبنك وسوف ينعكس ذلك إيجاباً على أرباح البنك.

- سيتم إعادة توظيف إستثمارات البنك في أدوات الدين الحكومية حال استحقاقها بسعر عائد أفضل وكان البنك قد توقع هذا الإجراء فقام بإستثمار الجزء الأكبر من الأموال في إستثمارات قصيرة الأجل حتى يستفيد من تغيرات أسعار الفائدة.

- شهد سوق رأس المال تحركاً إيجابياً وحركة شراء للأسهم من قبل العملاء الأجانب وكذلك المصريين مما يؤثر إيجاباً بالنسبة لقدرة البنك على الإقراض بضمان أسهم.

- نظراً لاستمرار أداء بنك الكويت الوطني - مصر الجيد والمتمثل في النمو المستمر في الموجودات والربحية، فإن مصرفنا لا يتوقع أن يكون هناك أي انخفاض محتمل في قيمة الشهير، حيث أنه يتم احتساب انخفاض قيمة الشهير بناءً على مبالغ الموجودات والربحية المتوقعة مستقبلاً لمدة خمس سنوات.

- علماً بأن مصرفنا بمصر قام بتدعم القاعدة الرأسمالية من خلال احتجاز الأرباح المحققة عن عام 2015 ليبلغ معدل كفاية رأس المال 18.33% وسوف يتم احتجازها أيضاً لعام 2016.

- إن الانخفاض في قيمة الجنيه المصري لن يتربّط عليه أي تأثير ملحوظ على نسبة كفاية رأس المال للمجموعة (بازل III) حيث أنها ستتأثر سلباً بانخفاض احتياطي تحويل عملات أجنبية (حقوق ملكية) وستتأثر إيجاباً بانخفاض مبلغ الأصول المرجحة بالمخاطر بالإضافة لعوامل أخرى، وبالتالي ستكون نسبة التأثير ضئيلة جداً في حدود 0.02% فقط.

- لذا في الاعتبار جميع العوامل السابقة وتأثيرها على استراتيجية البنك وأرباحه المستقبلية، يتوقع أن يستمر بنك الكويت الوطني - مصر في النمو والاستفادة إيجابياً من برنامج الإصلاح الهيكلاني خاصة أنه من المتوقع خلال الشهور القليلة القادمة مع تزايد الثقة في إجراءات الإصلاح الاقتصادي ارتفاع معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلية في مصر، الأمر الذي يمثل فرصة نمو أعمال الائتمان والتمويل بالبنك

وختاماً، نود التأكيد في هذا الشأن على أن بنك الكويت الوطني يتواجد في العديد من الدول من خلال شبكة فروع وشركات تابعة واسعة الانتشار فيما في ذلك جمهورية مصر العربية ، وما يصاحب ذلك الانتشار من تعدد عوامل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة اختلاف بيئه العمل من بلد إلى الأخرى، ومن بين تلك المخاطر المرتبطة بتذبذب أسعار الصرف في تلك الدول إلا أن البنك الوطني يتبنى استراتيجية صارمة في إدارة المخاطر للحد من الآثار السلبية المرتبطة بالمخاطر بكافة أنواعها من خلال تطبيق أفضل الممارسات الدولية المعترف عليها. هذا، فضلاً عن أن بنك الكويت الوطني يلتزم بكافة التعليمات الصادرة من بنك الكويت المركزي في شأن التحوط لكافة أنواع المخاطر التي قد يتعرض لها.

إن تحديد سعر صرف الجنيه المصري وما صاحبه من إنخفاض في قيمته لن يتربّط عليه أثر مادي على المركز المالي لبنك الكويت الوطني.

أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات والممارسات وما يشيعها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة بالإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة بقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المتربّط على تلك الشركة بعينها.